

إسقاط مسيرة «أكانجي» تابعة للجيش في محور النيل الأزرق

تشاد تلوح بحق الرد على اعتداءات بورتسودان داخل أراضيها

نيالا : الاشواوس

وزراء حكومة السلام
يؤدون اليمين
الدستورية إيماناً
ببدء مهامهم

أدى عدد من وزراء حكومة السلام يوم الأحد اليمين الدستورية أمام عضو المجلس الرئاسي ورئيس الوزراء ورئيس القضاء، إيماناً ببدء مباشرة مهامهم ومسؤولياتهم الوطنية. ويأتي أداء القسم في مرحلة مفصلية تتطلب تكامل الجهود، وتعزيز العمل المؤسسي، والالتزام بالواجبات الدستورية، بما يدعم مسار السلام والاستقرار، ويضع خدمة المواطنين وتحقيق تطلعاتهم في مقدمة أولويات المرحلة المقبلة.

رئيس مجلس الإدارة والمدير العام
علي رزق الله

رئيس التحرير:
جد الحسين حمدون

مدير التحرير:
أدم الجدي

الأنشأوس

نصرة الوطن

صحيفة سياسية شاملة تصدر عن مركز الحدث للخدمات الصحفية (السبت، الإثنين والخميس)

الإثنين 24 أغسطس 2026 العدد (260) (8 صفحات) alashawsnews@yahoo.com + 4915212929330



6

تفاصيل من زيارة رئيس القضاء لوزارة الصحة بشمال دارفور



3

مخرجات تضرب حوار البرهان في مقتل



4

جنوبيون في صفوف مناوي.. اعتراف بتجارة الدم وتفجير للعلاقات مع جنوب السودان

إسقاط مسيرة «أكانجي» تابعة للجيش الشمالي في محور النيل الأزرق

الدمازين : الأشاوس

أفادت مصادر ميدانية، اليوم الاثنين، بإسقاط طائرة مسيرة من طراز «أكانجي»، تتبع لجيش الحركة الإسلامية، وذلك خلال تحليقها في سماء محور النيل الأزرق. وأضافت المصادر أن العملية تأتي في ظل تصاعد النشاط الجوي بالمحور، مشيرةً إلى أن إسقاط المسيرة يمثل تطوراً ميدانياً لافتاً، فيما لم ترد، حتى الآن، معلومات رسمية حول تفاصيل العملية أو الخسائر الناتجة عنها.



غارات جوية مركزة لقوات تأسيس تدمير تجمعات عسكرية لجيش (الفاول) في جبرة الشيخ

جبرة الشيخ : الأشاوس

شنّ سلاح الجو التابع لـ«قوات تأسيس» غارات جوية مركزة استهدفت تجمعات عسكرية لـ«جيش الفاول» في مدينة جبرة الشيخ بولاية شمال كردفان. وأسفرت الغارات، وفق المعطيات الواردة، عن تدمير تجمعات عسكرية، في ظل استمرار العمليات العسكرية وتساعد المواجهات بالمنطقة، وسط تحركات ميدانية تهدف إلى استهداف مواقع القوات المتواجدة في المدينة ومحيطها خلال الفترة الراهنة.

مجلس وزراء حكومة السلام يعقد أولى جلساته بكامل عضويته



نيالا: الاشواوس

عقد مجلس وزراء حكومة السلام، بكامل عضويته المتواجدة بالعاصمة نيالا، جلسته الأولى عقب أداء القسم، إيماناً ببدء مباشرة مهامه الرسمية. وناقشت الجلسة عدداً من القضايا المتعلقة بأولويات المرحلة المقبلة، إلى جانب تعزيز التنسيق بين مؤسسات الحكومة وترسيخ العمل المؤسسي.

وتأتي الجلسة في إطار جهود حكومة السلام للمضي قدماً في مسار السلام والاستقرار، وتعزيز أداء مؤسسات الدولة وخدمة المواطنين.



مناوي يعترف بتواجد مرتزقة يقاتلون في صفوف الجيش والمشاركة

جوبا: وكالات

اعترف رئيس حركة تحرير السودان مي أركو مناوي، بوجود مرتزقة من دولة جنوب السودان يقاتلون إلى جانب القوات المشتركة.

حيث أكد مناوي صراحة تواجد هؤلاء المقاتلين ضمن صفوف القوات المشتركة. ويُعد هذا الاعتراف الأول من نوعه بهذا الوضوح من قبل مسؤول رفيع المستوى حول مشاركة عناصر أجنبية في القتال إلى جانب القوات المشتركة والجيش في السودان.

جاء ذلك خلال حوار متلفز مباشر أجراه معه الإعلامي الجنوب سوداني ميثانق شريلو

تشاد تلوح بحق الرد على اعتداءات جيش (الفاول) داخل أراضيها

انجمينا : وكالات

أعلنت القيادة العامة للقوات المسلحة التشادية رفع درجة الجاهزية العسكرية إلى المستوى الأقصى، بعد تنفيذ جيش الفلوق ضربات جوية داخل الأراضي التشادية الأحد ولوح الجيش التشادي في بيان شديد اللهجة بالرد الحاسم ضد أي محاولة للمساس بأمن أراضيها.

وتأتي هذه التطورات الاستثنائية عقب اتهام انجمينا لقوات جيش بورتسودان، بتنفيذ هجمات باستخدام الطائرات والمسيرات استهدفت مواقع تشادية. وأكدت القوات المسلحة في بيانها أن السيادة الوطنية وسلامة الأراضي التشادية «خط أحمر»، مشددة على احتفاظ البلاد بحقها الكامل في الرد واتخاذ كافة التدابير الكفيلة بحماية أمنها القومي ضد أي تهديدات خارجية.

بنك الخرطوم يتراجع ويعلن عن حل جديد لتحديث بيانات العملاء بعد موجة الانتقادات

أعلن بنك الخرطوم إطلاق حل جديد لتحديث بيانات العملاء. وقال البنك، في بيان عبر صفحاته الرسمية، إن الحل الجديد يأتي ضمن جهود تطوير الخدمات وتيسير عملية تحديث البيانات للعملاء. وجاءت الخطوة في أعقاب موجة الانتقادات التي وجهت للبنك في أعقاب إعلانه الأول بحتمية تحديث المعلومات من أفرع البنوك المنتشرة. وقال البنك في تعميمه «وعندناكم أن نعمل على حلول إضافية تجعل تحديث بياناتكم أكثر سهولة. والوعد عندنا فعل»، مشيراً إلى أن تفاصيل الحل الجديد سيتم الإعلان عنها خلال الأيام المقبلة.

محكمة وسط دارفور تسدل الستار على قضية مهربي الأسلحة والذخائر



زالنجي: الفاشر اليوم

أسدلت محكمة ولاية وسط دارفور الستار على قضية مهربي الأسلحة والذخائر، بإصدار أحكام بالسجن بحق عدد من المتهمين، عقب استكمال الإجراءات القانونية والنظر في القضية أمام المحكمة.

وجاءت الأحكام في إطار جهود السلطات العدلية والأمنية لمواجهة جرائم تهريب الأسلحة والذخائر، باعتبارها من الجرائم التي تمثل تهديداً مباشراً لأمن المجتمع واستقراره، وتسهم في تغذية مظاهر العنف والجريمة.

وأكدت المحكمة أن كل من ثبت إدانته في جرائم تهريب الأسلحة والذخائر سيواجه العقوبات المقررة وفقاً للقانون، في تأكيد على مبدأ سيادة القانون وعدم الإفلات من المساءلة.



وزير الصحة: اللقاءات ثمرة تحرك رسمي واستجابة دولية للاحتياجات الصحية



نيالا : الاشاوس
أكد وزير الصحة بحكومة السلام، د. علاء الدين نقد، أن توفير اللقاءات جاء ثمرة مباشرة للتحركات والمخاطبات الرسمية التي أجرتها وزارة الصحة مع منظمة الصحة العالمية (WHO) ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) منذ يونيو الماضي. وأوضح الوزير أن الوزارة بادرت بإعداد ورفع تقارير ومخاطبات رسمية حول الوضع الصحي والاحتياجات

الميدانية، مؤكداً أن التقارير عكست بصورة دقيقة حجم التحديات والاحتياجات الصحية على أرض الواقع. وأشار د. علاء الدين نقد إلى أن وصول اللقاءات يمثل استجابة عملية للجهود التي بذلتها الوزارة والتنسيق المستمر مع الشركاء الدوليين، مؤكداً مواصلة التحركات لتأمين المزيد من الدعم والإمدادات الطبية، وتعزيز الاستجابة الصحية وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين.



مجلس الأمن يفتح ملف السودان اليوم.. جلسة أممية لبحث حماية المدنيين والتداعيات الإنسانية

نيويورك : متابعات
يعقد مجلس الأمن الدولي اليوم الإثنين جلسة مخصصة لبحث تطورات الأوضاع في السودان، في ظل استمرار العمليات العسكرية وتفاقم الأزمة الإنسانية، إلى جانب جلسة أخرى تتناول تطورات الحرب في أوكرانيا.

وتأتي جلسة السودان بطلب من الدنمارك، التي تتولى رئاسة مجلس الأمن خلال أغسطس، وتركز على حماية المدنيين والتداعيات الإنسانية المتزايدة للصراع، وسط مخاوف من اتساع نطاق العمليات العسكرية وتأثيرها على السكان والبنية التحتية والخدمات الأساسية.

ومن المتوقع أن يتأسس الجلسة وزير الخارجية الدنماركي لارس لوكه راسموسن، فيما تقدم وكالة الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية وبناء السلام روزماري ديكارلو إحاطة أمام أعضاء المجلس حول آخر التطورات السياسية والأمنية والإنسانية في السودان.

ويأتي انعقاد الجلسة في وقت تشهد فيه البلاد تصاعداً في العمليات العسكرية، وتزايداً في استخدام الطائرات المسيّرة، بالتزامن مع استمرار سقوط ضحايا مدنيين وتفاقم الاحتياجات الإنسانية، ما يضع ملف حماية المدنيين والاستجابة الإنسانية أمام مجلس الأمن مجدداً.

ومن المنتظر أن تتيح الجلسة للدول الأعضاء مناقشة التطورات الأخيرة، وتقييم التداعيات الإنسانية للصراع، إلى جانب بحث سبل دعم الجهود الدولية الرامية إلى الحد من معاناة المدنيين والدفع نحو مسار سياسي ينهي الحرب.



إثيوبيا تغلق الباب أمام الإدارة المشتركة لسد النهضة.. وزير المياه: «مستحيلة وغير مقبولة»

أديس أبابا - متابعات

جدد وزير المياه والطاقة الإثيوبي هيتامو إيتيفا رفض بلاده القاطع لأي مقترحات بشأن الإدارة المشتركة لسد النهضة مع دولتي المصب، مصر والسودان، مؤكداً أن إثيوبيا لن تقبل أي ترتيبات تمنح أطرافاً أخرى سلطة التحكم في السد. وقال إيتيفا إن مطالبة أي جهة بالمشاركة في إدارة سد النهضة الذي شيدته إثيوبيا أمر «مستحيل وغير مقبول»، مشدداً على أن بلاده دولة ذات سيادة ولا تحتاج إلى إذن من أي طرف لتطوير مواردها المائية.

وأضاف الوزير أن إثيوبيا شيدت سد النهضة دون الحصول على إذن من أي جهة، وأنها ستواصل تنفيذ مشروعات مائية أخرى على أحواض الأنهار متى اقتضت حاجتها التنموية ذلك. وأوضح إيتيفا أن سد النهضة أنشئ أساساً لتوليد الطاقة الكهرومائية، مشيراً إلى أن المشروع يوفر الكهرباء لإثيوبيا ويسهم في إمداد دول بالمنطقة بالطاقة.

وفي سياق حديثه عن دول المصب، أشار الوزير إلى أن إثيوبيا تمتلك مساحات واسعة قابلة للري، لكنها لم تستغل جزءاً منها، معتبراً ذلك مراعاةً لمصالح دول المصب. كما أكد أن موقف بلاده يقوم على التفاوض والتعاون بين دول حوض النيل، بدلاً من تقييد حق إثيوبيا في تطوير مواردها المائية.

وتأتي التصريحات الإثيوبية في ظل استمرار الخلافات بين أديس أبابا والقاهرة والخرطوم حول إدارة وتشغيل سد النهضة وآليات التعاون بشأن مياه النيل، بينما تتواصل المساعي لإقامة آلية دائمة لإدارة موارد حوض النيل.

إعلان أديس أبابا: القوى المناهضة للحرب ترفض "حوار البرهان" وتطرح خارطة طريق من 3 مسارات للحل



الانتقالية. ولدحر محاولات طرفي النزاع للعب على تناقضات الوسطاء، دعت القوى الوطنية إلى توحيد لكافة المبادرات والوساطات الدولية-شاملة جهود الرباعية والخماسية والترويكا-ضمن منبر تفاوضي موحد يتولى إدارة العملية السياسية بفاعلية. وفي رؤية عملية لإعادة تشكيل المشهد، طرحت القوى المناهضة للحرب هيكلة جديدة لعملية السلام تتضمن التحرك عبر ثلاثة مسارات متزامنة:

المسار الإنساني: لضمان التدفق الفوري للغوث وتأمين المدنيين. مسار وقف إطلاق النار: لوضع حد للاقتتال والعمليات العسكرية. المسار السياسي: لإطلاق عملية سياسية شاملة تعالج الجذور العميقة للأزمة السودانية وتضمن عدم تكرار الحروب.

متابعات :الاشاوس

اختتمت القوى المناهضة للحرب اجتماعاتها الحاسمة في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا بالتوافق على وثيقة موقف مشترك تحت عنوان «عملية السلام التي نريد»، حسمت من خلالها موقفها الصريح برفض دعوة قائد الجيش عبد الفتاح البرهان لـ «الحوار السوداني-السوداني». ووصف التكتل هذه الدعوة بالخطوة التضليلية التي تهدف لشرعنة الحكم العسكري وتكريس تقسيم البلاد بحكم الأمر الواقع، معلنةً اعتماد خارطة طريق «الرباعية» الصادرة في ١٢ سبتمبر ٢٠٢٥ كأفضل مرجعية لدفع جهود السلام. وشددت الوثيقة على ضرورة الاستبعاد التام للمؤتمر الوطني والحركة الإسلامية من أي مشاركة في عملية السلام أو إدارة الفترة

محاكم////محاكم////محاكم////محاكم////محاكم

انت مكلف بالحضور بديوان هذه المحكمة والتي ستعقد يوم ٢٠٢٦/٩/٢٠م لنظر الدعوى المقدمة ضدك من زهراءاحمدإبراهيم / في موضوع طلاق للضرر، فإن لم تحضر في الموعد أو تعين لك وكيلًا عنك فسيُسمع الدعوى ويفصل في غيابك.

مولانا : ابو القاسم احمد محمود قاضي: محكمة الأحوال الشخصية_الضعين الدرجة: الثالثة

مولانا/احمد محمد بشير علي الدرجة/العامة <<<>>>

محكمة الضعين الاحوال الشخصية النمرة/٥٤٨/ق/٢٠٢٦م التاريخ/٢٣/٨/٢٠٢٦م

إعلان بالنشر المدعية: زهراء احمد إبراهيم المدعى عليه : عمر حسن عمر

محكمة قارسيلا للاحوال الشخصية النمرة/٤٩/ق/٢٠٢٦م الموضوع/اعلان بالنشر

المدعو/اسماعيل ادم الحسن قرقوم بالحضور امام المحكمة أعلاه التي تنعقد في يوم ٢٠٢٦/٩/٩م للنظر في الدعوى المقدمة من قبل المدعية/كلثوم احمد اسماعيل قرقوم في موضوع دعوى طلاق للغيبة فان لم تحضر في هذا الميعاد او تعين لك وكيلًا او تبدي عذرا شرعيا سمعت او فصلت فيها غيبتك



مستشفى نيالا التعليمي نحو بيئة صحية آمنة.. حملة واسعة لإصحاح البيئة ومكافحة نواقل الأمراض بدعم دولي

تفتيش ومعالجة أماكن توالدها. وأكدت أن الإدارة أعدت خطة متكاملة لطوارئ الخريف تستهدف القضاء على بؤر توالد النواقل بمختلف أحياء المدينة، والحد من الأمراض المرتبطة بالموسم. بدورها، أوضحت ياسمين عمر عثمان عبدالله، من قسم الصحة والتغذية بمنظمة ألايت، أن التدخلات تشمل مكافحة النواقل في الطور الطائر والبرقي، وتفتيش ومعالجة أماكن التوالد داخل المستشفى ومحيطه، إلى جانب مواصلة أعمال إصحاح البيئة، ومعالجة النفايات وإزالة الحشائش والتخلص منها بصورة آمنة.

والزوار، مشيدةً بجهود منظمة ألايت وإسهامات المنظمات العاملة في المجال الصحي، وفي مقدمتها منظمة أطباء بلا حدود الهولندية. من جانبه، أشاد مدير الصحة والتغذية بمنظمة ألايت، أحمد آدم، بالتعاون والتنسيق مع وزارة الصحة، مؤكداً استمرار المنظمة في تقديم الدعم والأنشطة الصحية التي تسهم في تحسين الخدمات الصحية وخدمة المواطنين. وأوضح ممثل إدارة مكافحة الأمراض بوزارة الصحة، الأستاذة زهراء، أن الحملة تستمر سبعة أيام، وتشمل مكافحة النواقل باستخدام الرش الضبابي والظلمبات المحمولة، إلى جانب

نيالا : الاشاوس
دشنت ادارة الصحة بولاية جنوب دارفور، بالتعاون مع منظمة ألايت، وبدعم من البنك الدولي عبر منظمة الصحة العالمية، حملة واسعة لإصحاح البيئة ومكافحة نواقل الأمراض داخل وحول مستشفى نيالا التعليمي، بمشاركة إدارة مكافحة نواقل الأمراض بالوزارة، تحت شعار: «جعل مستشفى نيالا التعليمي خالياً من نواقل الأمراض».

وأكدت مدير عام مستشفى نيالا التعليمي، الدكتورة نهال أحمد إسماعيل، أهمية الحملة في توفير بيئة صحية وآمنة للمرضى والعاملين



مخرجات تضرب حوار البرهان في مقتل

اجتماع أديس أبابا.. لا حوار من طرف واحد.. ولا شرعية تُنتزع تحت صوت المدافع

وتحقيق انتقال مدني ديمقراطي لا تهيمن عليه قوى السلاح.

حوار الطرشان!!

فالمطلوب ليس حوار طرشان بين سلطة الأمر الواقع ومن تختارهم، ولا تسوية سياسية تعيد توزيع المواقع بين المتصارعين، وإنما عملية سلام حقيقية تبدأ بوقف العدائيات والمعالجة الإنسانية، وتمضي إلى وقف دائم لإطلاق النار، ثم إلى مسار سياسي سوداني واسع ومتوازن يعالج جذور الأزمة ويؤسس لدولة جديدة. إن رفض الحوار الذي يطرحه البرهان بهذه الصيغة لا يعني إغلاق باب السلام؛ بل يعني فتح الباب أمام سلام حقيقي لا تُفرض شروطه بالمدافع، ولا تُمنح شرعيته لمنطق الأمر الواقع، ولا تُستعاد عبر منظومة الإسلاميين التي أسقطتها ثورة ديسمبر. فالسودان لا يحتاج إلى إعادة إنتاج الماضي تحت لافتة جديدة، وإنما إلى تأسيس دولة جديدة موحدة على ثوابت الحرية والسلام والعدالة والمواطنة.

النظر عن الاختلاف حول بعض المشاركين أو خلفياتهم. فالمعيار الأهم ليس أسماء الحاضرين، وإنما القضية التي اجتمعوا حولها: كيف نوقف الحرب؟ وكيف نمنع تحويلها إلى وسيلة لإعادة إنتاج الدولة القديمة أو تكريس الانقسام والسلطة القائمة على السلاح؟ إن أهمية لقاء أديس أبابا أنه حاول نقل النقاش من سؤال «من يحكم السودان؟» إلى السؤال الأكثر جوهرية: أي سودان نريد أن نبني بعد الحرب؟ سودان موحد، مدني، ديمقراطي، قائم على المواطنة المتساوية، أم دولة تُعاد صياغتها وفق موازين القوة التي فرضتها البنادق؟

وفي هذا السياق، يقرأ مراقبون مخرجات لقاء أديس أبابا باعتبارها محاولة لرسم ملامح عملية سياسية جديدة، تستند إلى ثوابت لا ينبغي التراجع عنها: وحدة السودان أرضاً وشعباً، وقف الحرب، حماية المدنيين، معالجة جذور الأزمة، تفكيك تمكين النظام البائد، بناء جيش وطني مهني موحد،

تحت سلطة أحد طرفي القتال وفي مناطق سيطرته.

والأخطر أن هذه الدعوة تأتي في سياق محاولة لإعادة شرعية السلطة العسكرية وتثبيت الأمر الواقع الذي صنعه الحرب، بما يفتح الباب أمام عودة قوى النظام البائد والحركة الإسلامية إلى المشهد السياسي من جديد. وهي محاولة لا ينبغي للسودانيين أن يسمحوا بتحويلها إلى نسخة جديدة من «حوار الوثبة»، حيث يُستخدم الحوار لا لإنهاء الاستبداد، وإنما لإعادة تدويره ومنح النظام القديم فرصة أخرى للعودة إلى واجهة الدولة.

تفاصيل في وثيقة الموقف مشتركة..

من هنا تكتسب وثيقة الموقف المشترك للقوى المناهضة للحرب، التي اجتمعت في أديس أبابا يومي 22 و23 أغسطس 2026، أهميتها السياسية والوطنية، بصرف

ليس في السودان اليوم ما يمكن تسميته حواراً حقيقياً ما دامت الحرب مستعرة، والمدافع لم تصمت، والكارثة الإنسانية تتفاقم، وملايين السودانيين بين النزوح واللجوء والموت. لذلك فإن رفض دعوة عبد الفتاح البرهان لما يسمى بـ«الحوار السوداني-السوداني» ليس رفضاً للسلام، ولا تهريباً من الحوار، وإنما هو رفض واضح لتحويل الحوار إلى أداة سياسية في يد طرف من أطراف الحرب، أو إلى منصة تمنح شرعية لسلطة قامت على الانقلاب والحكم العسكري وتسعى، تحت غطاء الحرب، إلى إعادة إنتاج نفسها.

لا يوجد حوار من طرف واحد. ولا يمكن لطرف مسلح يحدد مكان الحوار وزمانه وشروطه وأجندته والمشاركين فيه أن يدّعي أنه يفتح طريقاً للسلام. الحوار الحقيقي يبدأ من وقف الحرب وحماية المدنيين وفتح الممرات الإنسانية، ثم ينتقل إلى تفاوض متكافئ بين السودانيين، لا إلى اجتماع يُعقد





كل السيناريوهات عن الحقيقة تضع جوبا امام موقف أخلاقي

جنوبيون في صفوف مناوي.. اعتراف بتجارة الدم وتفجير للعلاقات مع جنوب السودان



السريع القول : «هاهو الجيش يعترف، هذه ليست حرب كرامة، هذه حرب مرتزقة أجنبي». وبهذا يتحول من «متمرد» -كما تحاول بروباغندا الحرب تصويره- إلى «مدافع عن السيادة»!

ثانياً: تفجير جبهة جوبا! بحيث يستطيع الدعم السريع الضغط دبلوماسياً على حكومة الجنوب: إما تنكرون وتكذبون مناوي، أو تعترفون وتحملون وزر التدخل! وفي الحالتين يظل كسيان!

ثالثاً: بعد اعتراف مناوي بتدويل الحرب يستطيع الدعم السريع تقديم نفسه للعالم كطرف يقاتل «تحالفاً إقليمياً» وليس الجيش فقط، وبإمكانه أيضاً ان يطلب تدخلاً دولياً بحجة حماية السودان من «الغزو»!

بحسب الخبراء والمتابعين للشأن السوداني ان مناوي كسر التابو بهذا التصريح القنبلة! و قلب الطاولة. ومن كان يتهم الآخر بالعمالة، أصبح هو من اعترف باستيراد المقاتلين!

ونهاية المطاف لابد من الاجابة على السؤال الذي يطرح نفسه بالحاح، من يدفع الفاتورة؟ وانه في خضم هذه الحسابات الباردة، يقفز هناك سؤال أخلاقي لا يمكن تجاوزه، من يدفع الفاتورة؟ هل هم القادة الذين يجلسون في بورتسودان وجوبا ويوقعون صفقات الدم؟ ام هم الجنود المجبولون من أبناء الهامش في البلدين؟ حيث يُدفنون في أرض لا تعنيهم، من أجل دولارات معدودة!

اعتراف مناوي لم يكشف فقط عن وجود جنوبيين في المعركة، وإنما كان كشفاً عن حقيقة الحرب، لقد تحولت إلى تجارة! تجارة يباع فيها الفقراء، وتشتري فيها الذمم، وتدفع فاتورتها الأوطان!

وأن صمت حكومة جنوب السودان الآن -بعد هذا التصريح- ليس حياداً، هو تواطؤ! وضمت المجتمع الدولي ليس حكمة، بل هو شراكة في الجريمة!

درمان سيحمل حكومة سلفاكير مسؤولية دمه، وقانونياً، هذا لم يعد «متطوعين». هذا تحالف عسكري معلن. ويعني أن الحرب لم تعد سودانية!.

أما السيناريو الثاني، وهو القتال بلا تفويض من حكومة الجنوب، يعتبر ذلك جريمة مرتزقة متكاملة الأركان! وهذا هو السيناريو الأخطر والأكثر ترجيحاً. تجنيد يتم عبر السماسرة على الحدود. شباب جنوبيون مفلسون، يباعون بالدولار للقتال في صحراء لا يعرفونها!

وهنا تطبق عليهم بحذافيرها شروط اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة المرتزقة لعام ١٩٨٩: أجنبي، تم تجنيدهم خصيصاً للقتال، والدافع الأساسي هو «الربح المادي الخاص»، ولا ينتمون للقوات المسلحة السودانية.

ولا يخفى ان النتيجة تعني انتهاك صريح لسيادة دولة جنوب السودان، وإعلان فشل ذريع لجوبا في حماية مواطنيها من تجار الحروب! والفقراء فقط هنا هم من يدفعون الثمن! شاب يموت من أجل راتب، وأ أسرة قابضة هناك، تفقد عائلتها من أجل حرب لا علاقة له بها! ورغم ذلك، وفي هذه الحالة، لا يمكن تسميتهم إلا بما هم عليه: مرتزقة. والاعتراف بهم هو اعتراف بجريمة حرب!

التوظيف السياسي للتصريح:

بحسب خبراء ومحللين ان تصريح مناوي يعتبر هدية للدعم السريع! وان مناوي لم يمنح الجيش قوة إضافية فقط بهذا التصريح، وإنما منح خصمه ذخيرة نووية إعلامية وسياسية! تتمثل في ثلاثة مكاسب وهي أولاً: نزع الشرعية عن الحرب بحيث يستطيع الدعم

تقرير : الاشاوس

لم يعد بالإمكان التستر خلف عبارات «الشأن الداخلي» بعد التصريح في حوار متلفز، مع الصحفي الجنوب سوداني الزميل «مثنى شيريللو» اعترف فيه مني أركو مناوي، حاكم اقليم دارفور في بورتسودان وقائد حركة جيش تحرير السودان، بأن «عددًا من جنوب السودانين ضمن قواتنا يقاتلون إلى جانب الجيش السوداني»!

بهذه الجملة القصيرة، أعلن مناوي رسمياً تحويل الحرب السودانية من أزمة وطنية إلى سوق إقليمي لتأجير البنادق، وكسر آخر خطوط التماس مع دولة الجنوب! والسؤال الآن لم يعد «هل هناك أجنبي؟» بل «بأي ثمن تم شراؤهم؟ وبعلم من؟»

وحق تكون موضوعين ولا نريد ظلم حكومة جنوب السودان نضع بحكم المنطق والحصص العقلي احد سيناريوهين، الأول: ان تكون مشاركة الاشقاء الجنوبيين بتفويض من جوبا، وذلك يعني خيانة للحياة المعلن! إذا كانت حكومة جنوب السودان علي علم بهذا التجنيد ووافقت عليه، فهذا ليس «تعاوناً أمنياً» كما سيروج البعض، ويحلو لهم تسميته بهذا التوصيف! وإنما يعد هذا انخراط مباشر في حرب أهلية لدولة جارة! بدوافع واضحة ومفهومة، اللاجئون، النفط، الحدود، وهي مصالح مشروعة، و لكن تبرير المصالح لا يبيح تفجير مبدأ السيادة. فمنذ الاستقلال، راهنت جوبا على أنها «محايدة» في الشأن السوداني. اليوم، وباعتراف مناوي، سقطت ورقة التوت الأخيرة!

وتنتيجة ذلك ان الجيش يكسب مرتزقة جدد بغطاء إقليمي. ومناوي يكسب مقاتلين إضافيين. سوى ان جوبا هي من تدفع الثمن! خسرت حيادها، وفتحت حدودها أمام الثأر، ووضعت نفسها في مواجهة مباشرة مع طرف من أطراف الصراع، وأي جندي جنوبي يسقط في أم





قرار مفاجئ بإجراء تعديلات في الحكومة



أصدر رئيس الإدارة المدنية بولاية غرب كردفان، يوسف عوض الله عليان، قراراً بإجراء تعديل في حكومته شمل عدة حقائب، مشيراً إلى قرارات الإلغاء وإعادة الهيكلة الإدارية للجهاز التنفيذي. وشملت التعديلات إقالات لبعض المديرين العامين والمسؤولين، ضمن مساعي تصحيح المسار ورفع كفاءة العمل الحكومي.

المجلد: سماح عبد الله محمد

الإدارية والهيكل التنظيمية بين الوزارات والمجالس التنفيذية، لضمان سرعة اتخاذ القرار وتنفيذه، وترتيب الأولويات الخدمية، والتركيز على الملفات ذات الأثر المباشر على حياة المواطنين، مثل القطاعات الإنسانية والصحة والتعليم والبنية التحتية. وتفعيل الشفافية والإعلام الحكومي، وتوحيد الخطاب الإعلامي للمؤسسات الرسمية لنقل التطورات والقرارات الدورية للرأي العام بدقة ووضوح.

تحديات المرحلة..

وأشار المحلل السياسي عوض النعيم إلى أن التعديلات الوزارية الأخيرة تعكس محاولة واضحة لإعادة تقييم الأداء الحكومي في ظل تحديات المرحلة.

وأشار إلى أنه لا يمكن الحكم على التعديل من خلال الأسماء فقط، بل من خلال قدرة الوجوه الجديدة على تقديم معالجات عملية للملفات العالقة، خاصة الملفات الخدمية والمعيشية التي تمس حياة المواطن اليومية.

وأضاف: «التحدي الحقيقي ليس في قرار التعديل، بل في توفر الإرادة السياسية والموارد اللازمة لتنفيذ البرامج الإصلاحية. أول ١٠٠ يوم للمديرين العامين الجدد ستكون هي المحك الحقيقي».

معالجة التراكمات..

ومن جهتها، أكدت مناهل حسن، الناشطة السياسية، أن خطوة التعديلات الحكومية جاءت في توقيت مهم، وتؤكد أن الحكومة تستمع لنبض الشارع وتسعى لتصحيح المسار. وأضافت: «ضخ دماء جديدة في الوزارات، خاصة الخدمية منها، من شأنه أن يعيد الثقة بين المواطن والدولة، ويدفع بعجلة الأداء التنفيذي نحو مزيد من الفاعلية. نحن ننظر لهذا التعديل كفرصة حقيقية للانطلاق ومعالجة التراكمات السابقة برؤية جديدة وأكثر قرباً من قضايا الناس».

مدير عام الثقافة والإعلام: كفاءة الأداء الحكومي و ضمان استمرارية تقديم الخدمات للمواطنين شعار المرحلة

من الرضا، نظراً لما يتمتع به الرجل من كفاءة ومرونة في التعاطي مع قضايا المواطن.

هيكلية الحقائب الوزارية

وأكد مدير عام وزارة الثقافة والإعلام بحكومة غرب كردفان، حمدين عبد الهادي، أن الهدف من التعديلات هو إعادة هيكلة الحقائب الوزارية والإدارية في إطار تنظيم العمل التنفيذي ومواجهة التحديات الخدمية والأمنية والتنمية بالولاية، بغرض رفع كفاءة الأداء الحكومي وضمان استمرارية تقديم الخدمات للمواطنين. وأشار عبد الهادي إلى أبرز المبادئ والأهداف التي تُبنى عليها التعديلات الإدارية لحكومة الولاية، ومنها تطوير الكادر والأداء التنفيذي، وإعادة توزيع المسؤوليات بما يتناسب مع متطلبات المرحلة، واستغلال الخبرات النوعية في المؤسسات المختلفة. وكذلك تعزيز التنسيق والعمل الجماعي، ومراجعة القنوات

تصحيح مسار..

وأكد عليان أن عملية الإصلاح يجب أن تقوم على تقييم واقعي وموضوعي لوضع كل وزارة ومؤسسة على حدة، وتحديد حجم الاختلالات ومصادرها، والفجوات في الهيكل. وأشار عليان إلى أن هذه الفترة مناسبة تماماً للتغيير، مشيراً إلى أن التغييرات شملت ١٤ محلية، وكذلك المديرين العامين، وتمت معالجة بعض القطاعات داخل الولاية، مؤكداً أن الفترة مناسبة للتغييرات لما تشهده من هدوء واستقرار أممي واستقرار في الخدمات.

زمن مناسب لبداية فترة جديدة..

وأوضح عليان أن التغييرات في الفترة الماضية كانت كافية لتقييم أداء المديرين العامين والمديرين التنفيذيين، وأن التغييرات جاءت لتصحيح المسار والاستفادة من الخبرات وتجارب المديرين التنفيذيين.

وأشار إلى أن القطاع الشمالي للولاية، عندما تم تشكيل حكومة الولاية والإدارة المدنية، كان في يد الجيش، ويشمل ود بندية، والخوي، والنهود.

وتأتي هذه القرارات في إطار التغييرات الإدارية التي تجربها الحكومة السودانية، وسط استمرار العمل على إعادة تنظيم مؤسسات الدولة وتعزيز الأداء التنفيذي في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد.

عماد عبد الهادي..

كان الالاف في التعيينات الجديدة تعيين الصحفي المعروف عماد عبد الهادي مديراً تنفيذياً لمحلية غيش، ويعتبر عماد من الكفاءات الصحفية التي عملت في الصحافة المحلية والأجنبية، وهو صاحب تجارب ثرة. بينما شكّل تعيين أبو عبيد بخيت جقر أميناً عاماً للحكومة حالة





تفاصيل من زيارة رئيس القضاء لوزارة الصحة بشمال دارفور

القسميون والطب العدلي.. شراكة بين القضاء والصحة تنتظر وضع النقاط على الحروف مدير عام وزارة الصحة يضع تحديات العمل امام الوفد ويكشف حجم الإنجازات

القضاء.

الصحة.. معركة أخرى بعد تحرير الفاشر..

الاجتماع لم يكن محصوراً في الطب العدلي، إذ قدم مدير عام وزارة الصحة تنويراً حول الوضع الصحي بالولاية والجهود المبذولة لإعادة المؤسسات والمستشفيات إلى الخدمة عقب تحرير مدينة الفاشر. وقال داؤود إن الوزارة بدأت العمل في ظروف استثنائية، وإن جهودها انطلقت من مستشفى واحد قبل أن تتوسع تدريجياً، مشيراً إلى صيانة المستشفى التخصصي وفتح مراكز صحية في أطراف المدينة. وأكد أن الخدمات الصحية تقدم مجاناً، بما في ذلك عمليات النساء والتوليد، لكنه أشار في الوقت ذاته إلى أن الوضع لا يزال يحتاج إلى تحسين، خاصة في ما يتعلق بإجراء بعض العمليات وتوفير الإمكانات اللازمة. هذه الإفادة تكشف أن إعادة تشغيل المؤسسات الصحية لا تزال في بداياتها، وأن وزارة الصحة تتحرك على أكثر من جبهة في وقت واحد؛ من توفير الخدمة العلاجية للمواطنين إلى إعادة بناء المؤسسات، وصولاً إلى تهيئة البيئة المطلوبة لخدمة العدالة عبر الطب العدلي والقسميون الطبي.

شالو: ملاحم أخرى غير عسكرية..

رئيس القضاء مولانا إدريس شالو، وصف ما شاهده في الفاشر بأنه جزء من «ملاحم أخرى غير عسكرية»، مؤكداً أن زيارته لم تكن بهدف تقديم الخدمة القانونية فقط، وإنما للوقوف على ما تم إنجازه والجهود التي تبذلها المؤسسات في مرحلة ما بعد الحرب. وأشاد شالو بما تقوم به وزارة الصحة، وقال إن العمل في مجال الطب، والطب العدلي بصورة خاصة، «كبير» وبمس جوانب متعددة من الحياة والعدالة. وحملت كلماته رسالة دعم واضحة للعاملين في مؤسسات الولاية، حين أشار إلى أن هناك رجالاً يعملون على إعادة السودان إلى سيرته الأولى، بل إلى صورة أفضل، مؤكداً أن وجود الإرادة والعمل الجاد يجعل الصعوبات قابلة

الفاشر: الأشاوس

في مدينة تحاول استعادة عافيتها بعد سنوات الحرب، لا تبدو معركة إعادة بناء المؤسسات أقل أهمية من معركة استعادة الأرض. وبينما تعمل وزارة الصحة في شمال دارفور على إعادة المستشفيات والمراكز الصحية إلى الخدمة، تتحرك السلطة القضائية لفتح مسار آخر لا يقل أهمية، يتعلق بالطب العدلي والقسميون الطبي باعتبارهما ذراعين فنيين للعدالة. وفي لقاء جمع الطرفين بالفاشر، برزت الحاجة إلى شراكة واضحة تنظم الإجراءات، تحفظ الحقوق، وتدعم إثبات الجرائم وفق القانون والأدلة العلمية.

العدالة تحتاج إلى دليل

دفعت الهيئة القضائية باتجاه تفعيل الطب العدلي بولاية شمال دارفور، والقسميون الطبي في العاصمة نيالا، باعتبارهما جهتين فئيتين مساندتين للعدالة، تضطلعان بدور مهم في إثبات الجرائم الجنائية وتحديد المسؤوليات وفق أسس طبية وقانونية. وأكد رئيس القضاء، مولانا إدريس النور شالو، خلال اجتماع مع وزارة الصحة بولاية شمال دارفور، أهمية التنسيق بين الأجزاء العدلية والصحية، مشيراً إلى أن الطب العدلي يمثل حلقة أساسية في إجراءات التقاضي، من خلال توفير الأدلة الفنية التي تساعد القضاء في الوصول إلى الحقائق والفصل في القضايا الجنائية. ولا تقتصر أهمية الطب العدلي على فحص ضحايا الجرائم أو تحديد أسباب الوفاة، وإنما تمتد إلى تقديم معلومات علمية قد تصبح عاملاً حاسماً في مسار القضية، خصوصاً في القضايا التي يصعب حسمها بالوسائل التقليدية. القسميون الطبي.. حلقة في المسار القانوني الاجتماع وضع القسميون الطبي في قلب النقاش، باعتباره جهة اعتبارية لها دور مباشر في المسار العدلي، خاصة في الحالات التي تتطلب تحديد العمر ومدى بلوغ سن الرشد والمسؤولية القانونية. ويكتسب هذا الجانب أهمية خاصة في القضايا الجنائية التي يكون فيها عمر المتهم أو المعني بالقضية عاملاً مؤثراً





7

رأي

الإثنين 24 أغسطس 2026

الأنتاوس

مواقف ومشاهد



عبدالله اسحق محمد نيل

الضباط الإداريون واتهامات مرسل

بمدينة نيالا وقالوا إنهم شرعوا في اتخاذ الإجراءات القانونية وتم فتح عدد من البلاغات بهذا الشأن مشيرين إلى أن هذه القضايا الآن أمام الجهات العدلية للفصل فيها وأضافوا أن الهدف من التحرك ليس تصفية حسابات شخصية وإنما حماية المال العام وإعادة هيبة الوظيفة الإدارية التي تضررت كثيرا خلال الفترة الماضية

ورد الضباط الإداريون في المؤتمر بأنهم سيظلون في خدمة الشعب أينما حلوا وأنهم لن يسمحوا بالعودة إلى عهد الوصايا على الولاية وقال الأستاذ عبدالله جمعة النور إن الرسالة واضحة وهي أن الضابط الإداري وجد لخدمة المواطن وليس للتسلط عليه وأن المرحلة الحالية تتطلب معايير جديدة للشفافية والمساءلة وضمان حقوق العاملين

إن كان ما ورد في المؤتمر الصحفي صحيحا فإن اللجوء إلى القانون وفتح البلاغات يعد الخطوة السليمة لأن القضاء وحده هو الفيصل في إثبات الاتهام أو نفيه وحتى ذلك الحين تبقى هذه الاتهامات منقولة عن لسان الضباط الإداريين والنقابات ولم تصدر بشأنها أحكام قضائية نهائية لكن المؤكد أن ولاية جنوب دارفور تحتاج اليوم إلى ضباط إداريين أقوياء ونزيهين يقفون مع المواطن لا ضده ويعملون على ترميم ما تهدم من ثقة بين الدولة والمجتمع فالضابط الإداري الحق هو من ينفع حيث حل لا من يهرب ويترك خلفه دمارا وبلاغات.

لا يشك أحد في أن الضابط الإداري في السودان هو عمود الحكم المحلي وسند المواطن في الريف والمدينة وهو الذي ينفذ قرارات الدولة في المحليات والوحدات الإدارية ويقوم بالربط بين مؤسسات الدولة والمجتمع ويشرف على الخدمات والأسواق وتحصيل الإيرادات وتوزيع الإغاثة ويعمل بالتنسيق مع الإدارة الأهلية ولجان الأمن لحل النزاعات وتقليل الظل الإداري وحماية حقوق المواطنين وهو أول من يتلقى شكاوى الناس وآخر من يغادر مناطق الأزمات لذلك فإن أي مساس بهذه الوظيفة هو مساس مباشر بخدمة المواطن وبهيبة الدولة المدنية

في مؤتمر صحفي عقد مؤخرا بنيالا خرج الضباط الإداريون مع اتحاد المهنيين والنقابات بقيادة الأستاذ عبدالله جمعة النور ووجهوا اتهامات مباشرة للضباط الإداري السابق بولاية جنوب دارفور بشير مرسل ووصفوه بأنه المدمر لبنية الولاية وقالوا إن ممارساته خلال فترة عمله تسببت في إرباك العمل الإداري وأدت إلى حالة من الاحتقان وسط العاملين وأشار المتحدثون إلى أن الرجل لجأ إلى فصل عدد من الموظفين والمعلمين دون مسوغات قانونية واضحة كما اتهموه بالتعامل بتعال مع الإدارة الأهلية في جنوب دارفور وتجاوز دورها في إدارة الشأن المحلي وهو ما فاقم الأزمة الاجتماعية في عدد من المحليات أما الجانب الأخطر فتمثل في الاتهامات المالية حيث أكد الضباط الإداريون أن بشير مرسل متهم بسرقة أموال كانت مودعة في مجمع البنوك

الضباط الإداريون.. من صمت المكاتب إلى صوت الدولة



ولذلك فإن إعادة بناء السودان تقتضي تحرير الخدمة المدنية من الولاءات الضيقة، وإعادة الاعتبار للكفاءة والمهنية، وجعل المؤسسة فوق الأشخاص والقانون فوق الجميع.

إن رسالة الضباط الأحرار الإداريين اليوم ليست بحثًا عن مواجهة، وإنما دفاعًا عن مبدأ: لا دولة بلا خدمة مدنية، ولا خدمة مدنية بلا إحترام، ولا إصلاح بلا شجاعة في قول الحقيقة.

لقد اختاروا أن ينحازوا إلى الهامش، وأن يدعموا «تأسيس»، وأن يجعلوا من مهنتهم جسراً نحو دولة أكثر عدلاً؛ دولة لا يكون فيها المركز سيّداً والهامش تابعاً، ولا تكون فيها الوظيفة العامة أداةً للإخضاع، بل مؤسسةً لخدمة المواطن.

المؤتمر الصحفي في نيالا كان، في جوهره، رسالةً من داخل الإدارة إلى خارجها:

لن تُبنى الدولة بإسكات موظفيها، ولن تُحمى المؤسسات بتجميدها؛ وإنما تُبنى بالحرية المهنية، وسيادة القانون، واحترام الإنسان، وشجاعة الإداري في الدفاع عن مؤسسته.

إنهم لا يطلبون سلطةً لأنفسهم؛ إنهم يطلبون بدولةٍ تستحق أن تُحترم.

لم يكن المؤتمر الصحفي للضباط الإداريين في العاصمة الإدارية نيالا مجرد حدثٍ إعلامي عابر، بل جاء تعبيرًا عن تراكم من القلق داخل الخدمة المدنية، خصوصًا عقب التصريحات المنسوبة للفلنقاى بشير مرسل بشأن تجميد الخدمة المدنية ومثول الإداريين أمام النيابة؛ وهي تصريحات اعتبرها الإداريون مساسًا بمكانة المؤسسة المدنية ودورها الوطني.

ومن هنا خرج الضباط الأحرار الإداريون من صمت المكاتب إلى فضاء الموقف، معلنين انحيازهم إلى ثورة الهامش ودعمهم لمشروع تحالف السودان التأسيسي «تأسيس»، انحيازًا يروونه قائمًا على العدالة والمواطنة والشراكة المتوازنة، لا على البحث عن سلطة أو امتياز. فالضابط الإداري الحر ليس خصمًا للدولة، بل حارِشٌ لمؤسساتها، وصوتٌ للقانون، وأمينٌ على الخدمة العامة. ومن حقه أن يرفض أن تتحول الوظيفة المدنية إلى رهينة للسياسة أو النفوذ أو التهديد، كما أن مساءلة أي موظف يجب أن تتم وفق القانون والإجراءات المؤسسية، لا عبر لغة التخويف أو التشهير.

لقد أثبتت الحرب أن أزمة السودان ليست عسكرية وسياسية فحسب؛ إنها أيضًا أزمة دولة ومؤسسات.



قرار حظر الطيران في السودان يعود من جديد...

من المتوقع أن يودّع السيد/مسعد بولس مستشار الرئيس الأمريكي للشؤون العربية والإفريقية اليوم الإثنين رسمياً مقترح قرار لحظر الطيران لدى مجلس الأمن الدولي من خلال الجلسة الطارئة التي دعت لها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يعرض المستشار بولس في هذه الجلسة التي حُصصت للإحاطة والنقاش فيما يتعلق بالشأن السوداني وبالتالي تقديم الرؤية الأمريكية تجاه إيقاف حرب السودان، والتي تشمل مقترحاً لحظر الطيران ليشمل كل السودان ومناطق سيطرة طرفي النزاع. وللمعلومية لم يكن هنالك فرض حظر طيران شامل على السودان بقرار دولي نهائي حتى قرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٥٩١) الصادر في مارس من العام ٢٠٠٥م قيد حركة الطيران العسكري فوق إقليم دارفور، واشترط القرار إلزام الحكومة السودانية آنذاك بإخطار مجلس الأمن قبل إرسال أي معدات عسكرية للمنطقة، فكيف تُصدر قرار حظر طيران فوق إقليم دارفور وإن كان مُقيّداً وتشترط إلزامية إخطار مجلس الأمن...؟ ستظل روسيا والصين احد أهم العقبات التي تواجه مقترح قرار حظر الطيران الحربي في السودان، فمثلما أمتنعوا عن التصويت في ٢٠٠٥م، حيث كانت روسيا تري بأن الوسائل السياسية والدبلوماسية بشأن قضية دارفور لم تُستنفد بعد، بينما كانت الصين تري بأن العقوبات ستؤثر سلباً على عملية السلام، بذات المنطق السياسي الذي تبناه العضوين الدائمين في مجلس الأمن آنذاك يمكن اليوم أن يستخدما حق الاعتراض الدولي (الفيتو) لعرقلة القرار بذات الفلسفة السياسية المستتقة من عدم ترك الجبل على القارب للولايات المتحدة وحدها، وللحد من تمدد النفوذ الأمريكي في البحر الأحمر، وكذلك فإن السودان في ظل الحرب الحالية أصبح سوقاً مشجعاً لتصدير السلاح تتجاذب عليه الأطراف الدولية مع العزف على سيمفونية مصطلح الإنسانية كهراس سياسي اكل منه الدهر وشرب.

مقترح القرار الأمريكي سيواجه بالرفض دون ادني شك، ببساطة لأن صراع ٢٠٠٥م يختلف في جوهره وأهدافه عن الحرب التي تشهدها البلاد اليوم، ثم أن أطراف الصراع آنذاك هم اليوم في معسكر واحد، أما حرب اليوم فهي حرب التحالفات الدولية في معترك السياسة الدولي الأكبر (ساحات وردعات مجلس الأمن الدولي)، فلنكن أكثر منطقية فإن علاقات مجموعة بورتسودان مع روسيا اليوم أقوى من أي وقتٍ مضى، وهذا ما يجعل حكومة السلام (تأسيس) أمام اختبار حقيقي في كيفية بناء علاقاتها الخارجية بطريقة أكثر متانة وقوة مبنية على المصالح القومية للدول، عودة مصطلح حظر الطيران من جديدة الي الساحة السياسية الدولية لهو نجاح يُحسب لدبلوماسية تأسيس وقدرتها على التأثير ولو بشكل جزئي على صانعي القرار السياسي العالمي لوضع حد للجماعات الإسلامية الإرهابية المتطرفة من العبث بأرواح الشعوب السودانية.

وفي الإطار الكلي لم يكن هذا المقترح سوي مخدر مثلما قال السيد المُهيب رئيس الدولة، لأنه سيصطدم بالفيتو ويفتقر الي آليات تنفيذه في ظل دول جوار إقليمي هشة بإستثناء جارة السوء مصر والتي هي نفسها حليفاً لبورتسودان، وفي كل الأحوال ينبغي على القيادة التركيز على محاور القتال المختلفة ولا تلتفت إلى مثل هذه المسكنات، ما لم يكن قراراً مصحوباً بعقوبات إقتصادية رادعة لكل دولة أو كيان سياسي يدعم الجماعات الإرهابية المتطرفة في السودان.

سنلتقي بإذن الله...



قضية مشروع التغيير العادل

قوات الدعم السريع لديها قضية ومشروع متكامل لتحرير السودان أجمع من قبضة الكيزان والمؤتمر الوطني وهذا المشروع يشمل كل السودان من شرقه الى غربه من جنوبه الى شماله وسوف يتم تحرير كل المدن السودانية وكل الوطن من الفلول والفلنقيات والحركة الشيطانية التي مكنت في حكم البلاد مدة ثلاثين عام لم تفعل شئ غير الدمار وهذه الحرب ما جاءت الا لتدمير مشروع الحركة الشيطانية والارهابية في السودان ولذلك في كثير من الناس الان في دارفور وكردفان وغيرها ومن ابناء دارفور انفسهم من يقف ضد هذا المشروع ولذلك هذا المشروع لا تهنو فيه ولا تراجع فيه واي شخص تسول له نفسه ان يقف ضد هذا المشروع وامام هذه القضية سوف يتم حسمه تمام مهما كان وفي اي مكان ولذلك هذا المشروع مستمر والشعب السوداني فقد فيه الأرواح والأموال والمهج فقدنا في هذا المشروع الاف من الناس والآف من المقاتلين والآف من المواطنين الذين نزحوا وشردوا من ديارهم وهذا ليس اعتباطا وإنما من اجل هذا المشروع وهذه القضية ولذلك الناس تقاتل ليلا ونهارا وتقاتل في الميدان وفي منصات الاعلام المختلفة في الداخل والخارج من اجل انجاح هذا المشروع ومن يقف امام هذا المشروع سوف يكون مقردا خارج السرب هذا المشروع مستمر ولن يتوقف الا ان تنتهي الحركة الشيطانية في السودان وتنتهي كل مؤسسات المؤتمر الوطني في البلاد.



مناوي في جوبا: خطاب المازق وتناقضات الهارب من الإجابة

في لقاء صحفي أجره الاستاذ القدير ميثاق شريلو مع رئيس حركة تحرير السودان مي ثاركو مناوي في جوبا، بدا الرجل في مأزق حقيقي، يتهرب من أسئلة مباشرة ويقع في تناقضات تكشف حجم الأزمة السياسية التي يعيشها.

اللقاء الذي كان يفترض أن يكون استعراضاً لموقف سياسي، تحول إلى محاكمة علنية لخطاب حركات الارتزاق المتحالفة مع عصابة الجيش في حرب السودان الحالية.

التناقض الأول: من سقوط جوبا إلى سقوط أفريقيا..

كان مناوي قد غرد سابقاً بأن «سقوط الفاشر يعني سقوط جوبا»، وهي مقولة بنى عليها خطاب تعبئة كامل. وعندما واجهه الصحفي الجنوبي في عقر داره بسؤال: هل لا زلت متمسكاً بهذا التوصيف وأنت في ضيافة جوبا نفسها؟ تهرب مناوي من الإجابة. وقال إن «سقوط الفاشر يعني سقوط أفريقيا كلها» محاولة الهروب من المأزق الدبلوماسي بتعميم القضية. هذا التحول من حصر السقوط بجوبا إلى تعميمه على القارة، يكشف محاولة لتسويق نظرية مؤامرة عن «تغيير ديموغرافي في أفريقيا» بدلاً من الإقرار بأنها حرب سودانية-سودانية.

التناقض الثاني: المعضلة القانونية مرتزقة أم مقاتلون؟..

كان السؤال الأكثر إجحافاً: كيف تصف الجنوبيين الذين يقاتلون معك في دارفور، هل هم مقاتلون أم مرتزقة؟

بهت المرتزق، وظل يدور لمدة خمس دقائق دون إجابة واضحة، مكتفياً بالقول «أنت أعيد الصفة التي تريدها» و «بالنسبة لي الجنوب والشمال شيء واحد».

هذا التهرب ليس عفوياً. فهو لا يستطيع أن يقول «مرتزقة» فيخرج مضيفه في جوبا التي تستضيفه، ولا يستطيع أن يقول «مقاتلون» فيدين نفسه أمام القانون الدولي الإنساني الذي يحرم تجنيد رعايا دولة أجنبية في نزاع مسلح داخلي.

التناقض الثالث: بين التجنيد والانضمام التلقائي..

في لحظة اعتراف قال مناوي: «تم تجنيد أبناء جنوب السودان بصفة أكبر»، وبعد دقيقة واحدة فقط قال: «انضموا برغبتهم وتلقائياً لحركة تحرير السودان». وهنا المفارقة القانونية واللغوية، فالتجنيد هو فعل منظم وممنهج تقوم به جهة، بينما الانضمام التلقائي هو فعل فردي طوعي. لا يمكن الجمع بينهما إلا إذا كان أحدهما غطاءً للآخر.

انتباهة:

اللقاء كشف أن المرتزق مناوي الذي لا يملك قرار نفسه يطالب اليوم بعدم العفو عن قوات الدعم السريع، لتهامه لها بارتكاب «إبادة في الجينية وزمزم» ورفض في المقابل أن يقدم أسباده اعتذاراً له عن الانتهاكات التي ارتكبت في حق أهله عندما كانت الدولة السودانية موحدة وكان هو معارضاً لمنظومتها.

انتباهة أخيرة:

اللقاء أثبت أن الخطاب السياسي لحركات الارتزاق المتحالفة مع عصابة الجيش يعاني من فراغ مشروع، فيلجأ إلى نظريات المؤامرة الدولية والخطر الأفريقي العام، تهرباً من الإجابة على السؤال البسيط والمباشر: ماذا يفعل أبناء دولة أخرى في حرب دارفور؟.



الاعتراف المتأخر بحقيقة عرفها السودانيون منذ زمن

لم يكن تسريب التسجيل الصوتي المنسوب لرئيس وزراء حكومة بورتسودان، كامل إدريس، مجرد حادثة تسلت إلى منصات التواصل الاجتماعي، بل كان بمثابة مبشر جلي بعمق الأزمة التي جاءت على إثرها إرهابات هذه الحرب. التسجيل المتداول بما احتواه من أوصاف لاذعة تقر بحقيقة قيادات جيش حكومة الاخوان من فساد وارتشاء، وانشغال بالسيارات الفارهة والمظاهر البذخية، على حساب شعب يعتصر ألماً وتحرق نهاره نار الحرب، نعم اعتراف يعكس حقيقة اكيدة بالصورة القاتمة، لكنه في واقع الأمر لا يضيف جديداً إلى الوجدان الجمعي للشعب السوداني.

إن مضمون الحديث المنسوب لرأس الحكومة الاخوانية يقدم اعترافاً متأخراً جداً بحقيقة تجرع الشارع مرارتها وعاش تفاصيلها اليومية القاسية. لم يكن السودانيون بحاجة إلى تسريب هاتف ليذكركو أن الفساد لم يعد مجرد سلوك فردي أو انحراف هامشي، بل غدا الهيكل الأساسي والمحرك الرئيسي للانهييار الشامل الذي وصلت إليه بلادهم. هذه الحرب الطاحنة لم تنبت من عدم، ولم تكن مجرد نزاع عثي على كراسي السلطة، بل هي الثمرة المرة لعقود طويلة من بناء دولة مركزية مختلة، كُرس فيها الموارد والنفوذ في يد ثلة قليلة، بينما أُلقي بالأقاليم والمجتمعات في أتون التهميش والفقر. وفي هذا الميدان المتداعي، أسهمت منظومة الإسلاميين داخل أجهزة الدولة والجيش في ترسيخ المحسوبية وتفكيك المؤسسات الوطنية لصالح الولاءات الضيقة.

إن خطورة الأزمة لا تتوقف عند حدود النهب المحتمل لمساعدات الإغاثة الإنسانية، بل تمتد إلى البيئة البنيوية التي تحول المال العام إلى غنيمة خاصة، في وقت يواجه فيه المواطن الفقر والنزوح وضياح أبسط مقومات الحياة. وحين تغدو الامتيازات والمظاهر أهم من توفير المستشفيات والدواء والتعليم، يتحول الفساد المالي من مجرد خيانة للأمانة إلى وقود حيوي يُبقي على جمر الحرب متقدماً. التعاطي الحقيقي مع هذه الواقعة يقتضي ألا تُختزل في سجل سياسي رخيص، بل أن تُتخذ كفرصة لاستحقاق تاريخي ليعلم المغيبين من أين تأتي الموارد، وكيف تُنفق الإيرادات، وأين غابت الرقابة، لقد خبر الشعب السوداني نتائج الفساد شقاءً وتهجيراً، ويعلم تماماً أن استعادة الوطن تبدأ بانتزاع المال العام من الجيوب الفاسدة، وبناء عقد اجتماعي وسياسي جديد يقضي على التهميش، لا حل سوى دولة التأسيس الجديدة كلياً.



الزحف الصحراوي يتقدم بصورة مخيفة !!

في الثلاث سنين الماضية ومع إنشغال الإدارة المدنية عن دورها في حماية البيئة تسببه هذه الغفلة بانتشار ظاهرة القطيع الجائر للاشجار بصورة نهج عن وصفها، غابت بأكملها تمت إبادتها بطريقة اشبه للخيال والحكومة لم تحرك ساكناً بشأن هذا القطع الممنهج للاشجار وحماية البيئة من الإنهيار بولاية شرق دارفور وبالاخص حاضرة الولاية الضعين شمال غرب المدينة ابيدت غابات واليوم اصبحت وكأنها صحراء قاحلة لا توجد بها ولا شجرة واحدة يستظل بها المارة!

في السنين الماضية كان شباب الضعين يخرجون ايسام العطل الرسمية بالرحل الترفيهية إلى منطقة (الطويلع) الجميلة بأشجارها الظليلة مثل اشجار العرديب والجوقان واللالوب وبكل اسف منطقة (الطويلع) وغرب مقابر الريفية اليوم اصبحت شبه صحراء عدموا فيها كل الاشجار حتى شجر اللالوب قضوا عليه بالكامل!

قبل وفات الاستاذ عيسى محمود مسؤول حماية البيئة حينها لو كان نائم في بيته وارسلت له رسالة هاتفية بأنه يوجد شخص واحد في غرب المدينة الان يقطع في الاشجار يقوم على الفور مسرعا الي الموقع الذي تتم فيه عملية قطع الاشجار ويوقف عملية القطع، كانت عملية قطع الاشجار في ذاك الزمان جريمة يحاسب عليها القانون بالعقوبات الرادعة لذلك لا احد يتجرأ بقطع شجرة واحدة ولو كانت في بيته من غير تصريح من إدارة القابات ناهيك عن قطع قابة بأكملها اليوم وإدارة الغابات نائمة نوم (اهل الكرف)

اثناء كتابة هذه السطور الفأس تعمل بسرعة (جنونية) ليسل نهسا رتيبسد قيمسا تبقي من اشجاروبالتحديد (البوطة) شمال غرب المدينة وامام مرئ ومسمع الجميع ولا أحد يقول بغم

كسرة

الزحف الصحراوي يتقدم بصورة مخيفة جداً ويصل ولا ي... شرق دارفور من الناحية الشمالية لمدينة الضعين والجميع عن هذا الامر غافلون لا ي... منطقة (قرنابة) و (انقابو) شمال المدينة بصورة رسمية اصبحت شبه صحراء وفي السنين القادمة لن تكون صالحة حتى للزراعة. لا إله إلا أنت سبحانه إني كنت من الظالمين

الفاشر : الاشاوس

افتتح سوق الملجة بمنطقة حجر قديو بمدينة الفاشر ، وسط إقبال من المواطنين وحركة نشطة في البيع والشراء، في خطوة تهدف إلى توفير السلع الأساسية بأسعار مخفضة وتخفيف الأعباء المعيشية عن الأسر. وجاءت المبادرة بدعم من مكتب قائد ثاني، فيما أكد القائد المكلف للفرقة الخامسة، المقدم إبراهيم أبو وافي، أهمية السوق في خدمة المواطنين وتنشيط الحركة التجارية بالمنطقة.

وشهدت المنطقة كذلك انسياً في حركة المواصلات، ما سهّل وصول المواطنين إلى السوق. وأشاد عدد من المواطنين بالمبادرة، مؤكدين أن الأسواق المخفضة تمثل دعماً مهماً للأسر في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة.

